الأنباء
الجمعة 9 يناير 2015

عقدت حلقتها النقاشية الرابعة بشأن قانون بلدية الكويت

«المرافق العامة» استكملت مناقشة المحور الهندسي والتعديلات المقترحة على الاختصاصات الهندسية والعمرانية ونظم البناء والمخطط الهيكلي

رئيس وأعضاء لجنة المرافق العامة خلال الحلقة النقاشية الرابعة

جانب من الخبراء والمختصين

ضمن حلقاتها النقاشية الخاصة بدراسة ومراجعة قانون 5/2005 بشأن بلدية الكويت، عقدت لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة امس (الخميس) حلقتها النقاشية الرابعة بحضور كل من أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل مساعد الخرافي ومقرر اللجنة العضو سعود الحريجي وعضو اللجنة النائب نبيل الفضل ونخبة من المختصين وأصحاب الخبرات في بلدية الكويت والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في هذا المجال.

واستكملت حلقة أمس مناقشتها للمحور الهندسي الذي تم مناقشته في حلقة سابقة، والتعديلات المقترحة على الاختصاصات الهندسية والعمرانية ونظم البناء والمساحة والمخطط الهيكلي المنصوص عليها بالمواد (27، 26، 12، 2) من القانون المذكور.

وفي بداية الحلقة رحب مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي بالحضور، مبينا أهمية المحور الهندسي الذي يعتبر احد المحاور الرئيسية التي تسعى اللجنة الى التركيز عليها ومعالجة مواطن الخلل فيها.

وطالب الحريجي بالتركيز على ظاهرة مخالفات البناء واشراك جميع الجهات المسؤولة في تحمل تبعاتها

في تحمل تبعات هذه الظاهرة من مكاتب هندسية ومقاولين، شاكرا للجميع مساهمتهم في إنجاح هذه الحلقات للوصول إلى نتائج ايجابية تخدم كل من له علاقة بالبلدية من مستثمرين أو مراجعين.

وأكدت مستشارة لجنة المرافق العامة ورئيسة فريق عمل الحلقات النقاشية د. جنان بوشهري على أهمية خبرات المشاركين بهذه الحلقات والتي تركز على جوانب القصور في مواد القانون وكيفية حلها سواء كان ذلك بإضافة أو تعديل أو استحداث مواد تخص هذا الجانب.

من جهته، قال ممثل اتحاد العقاريين قيس الغانم ان البلدية هي القلب المسير في الدولة، ولكي يكون القلب سليما يجب أن يكون قانونه صحيحا أيضا، وفي ظل تطور البلاد فهي بحاجة إلى قوانين تخدم هذا التطور وهذا ما لم نره بعد إقرار قانون البلدية الحالي الذي يحتاج إلى دراسة مستفيضة ومن ثم تشريع قانون جديد يحقق الإصلاح المرجو.

وأضاف الغانم أن البلدية تعاني من مزاجية طاغية في تطبيق القانون، ما يسبب تعطيلا في مصلحة المستثمرين والمواطنين، إلى جانب الحاجة إلى قيادة تحرص على تطبيق القوانين واللوائح.

وأشار عضو لجنة المرافق العامة النائب نبيل الفضل إلى ضرورة مراجعة كل القوانين الصادرة بعد فترة من تطبيقها، وهذا هو احد دوافع مراجعة اللجنة لقانون 5/2005، وان هناك بعض النصوص في القانون المذكور تحتاج إلى تعديل خاصة المتعلقة بقطع التيار الكهربائي عن الجزء المخالف من البناء، داعيا إلى فك التشابك بين مختلف مهام وقطاعات البلدية.

وأبدى مدير إدارة التنظيم في بلدية الكويت عمار المقطوف العديد من الملاحظات على قانون البلدية الحالي متمنيا أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وقال المقطوف ان المادة (2) من القانون تتعارض مع مواد أخرى، وان اختصاص تحديد الأثمان للعقار يجب أن يكون ضمن اختصاصات إدارة نزع الملكية وليس المجلس البلدي كما ورد في المادة (12)، مطالبا في الوقت ذاته بإضافة بند الى المادة (27) من القانون تمنح مدير عام البلدية الصلاحية للتوقيع على سائر العقود الخاصة بالبلدية.

وكشفت صاحبة احد المكاتب الهندسية م. فتوح العصفور عن وجود مشكلات عديدة في الجانب الاستثماري في البلاد، حيث يتم تقسيم المباني الاستثمارية إلى شقق صغيرة بغرض زيادة دخلها دون مراعاة للطاقة الاستيعابية للمواقع المخصصة لها والمتمثلة في مواقف السيارات وغيرها.

وقالت العصفور ان بعض المواد المستخدمة في البناء قد تكون ضارة للصحة وملوثة للبيئة لذلك يجب إخضاعها لاشتراطات السلامة لدى الجهات المختصة. بدوره قال رئيس جمعية المهندسين م.إياد الحمود ان جمعية المهندسين مهتمة بهذا الموضوع وأنها بصدد تقديم توصيات شاملة إلى اللجنة بخصوص قانون البلدية، مضيفا أن آلية التنفيذ المتبعة حاليا في البلدية هي احد الأسباب الرئيسية لكثير من المشاكل التي نعاني منها، إلى جانب الالتباس الواضح في بعض مواد وبنود القانون.

وطالب الحمود بضرورة تطبيق العقوبات على المخالفين حتى لا يتم التمادي فيها، وإقصاء المزاجية في هذا الجانب. وبين مدير بلدية الفروانية أحمد الهزيم أهمية تعديل المادة (34) من القانون الحالي بحيث يكون هناك فسحة في تحديد قيمة المخالفات المالية، إلى جانب اضافة نص صريح يلزم المخالفين في البناء بإزالة الجزء المخالف، وتطبيق العقوبات على جميع الأطراف المسؤولة عن المخالفة.

وأشادت المستشار القانوني في مكتب وزير البلدية وداد المخلد بالملاحظات التي أبداها المشاركون اثناء النقاش حيث استعرضت بعض النصوص والمواد القانونية التي تعالج وتضبط العديد منها، إلا أن هناك ضعفا وتهاونا في تطبيق لوائح وبنود القانون، وأن الإدارة القانونية في البلدية أعدت تعديلات سوف تقدمها إلى اللجنة فيما يخص الحد الأدنى والأعلى للغرامات المالية على المخالفين. وفي نهاية الحلقة اشار مقرر لجنة المرافق العامة العضو سعود الحريجي الى أن الحلقة النقاشية القادمة ستعقد يوم الاثنين المقبل الموافق 2015/1/12 لاستكمال مناقشة محور الباب الأول من قانون البلدية 5/2005 الخاص بالمجلس البلدي وذلك بحضور أعضاء المجلس البلدي الحاليين والسابقين. علما بأن باب المشاركة مفتوح للمواطنين وليس مقتصرا على الخبراء والمختصين من خلال الدخول على موقع مجلس الأمة www.kna.kw وان اللجنة ترحب بجميع الاقتراحات التي من شأنها أن تعالج عيوب القانون الحالي.

خلال اجتماع اللجنة لمناقشة دعم وتطوير الرياضة الكويتية

المعيوف: «الشباب والرياضة» بانتظار دراسة حكومية لخصخصة الأندية

وزير الإعلام ووزير الشباب والرياضة الشيخ سلمان الحمود

جانب من اجتماع اللجنة

عبدالله المعيوف ود.عبدالله الطريجي خلال الاجتماع

ناقشت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية أمس خطة تطوير الرياضة الكويتية بحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان حمود الصباح ورئيس هيئة الشباب والرياضة الشيخ أحمد المنصور الصباح.

وقال رئيس اللجنة النائب عبدالله المعيوف في تصريح للصحافيين إن اللجنة ناقشت خطة تطوير الرياضة والمشاريع التنموية الخاصة بالرياضة مشيرا إلى أن الجانب الحكومي لديه دراسة في هذا الشأن.

وأضاف أن هيئة الشباب والرياضة كلفوا من قبل مجلس الوزراء بدراسة خصخصة الأندية لافتا إلى أن اللجنة تطرقت إلى المشاكل الرياضية من جوانب عدة لاسيما موضوع ربط الرياضة بالتعليم والاهتمام بالرياضة المدرسية.

وأشار إلى أن اللجنة بانتظار الانتهاء من دراسة خصخصة الأندية من قبل الجانب الحكومي حتى تتم دراسته وبحثه في اللجنة وإبداء الرأي حوله.

وبسؤاله عن اتحاد كرة القدم قال المعيوف إن المشاكل الحالية للرياضة بسبب عدم وجود قانون ينظم العمل بالأندية وان مرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2012 بشأن هيئات الرياضة لم ينفذ لوجود بعض المثالب فيه.

وتابع قائلا إن الحكومة تقدمت بمرسوم بقانون آخر رقم 117 لسنة 2014 بشأن الهيئات الرياضية ولم يتم التصويت عليه بالمجلس حتى الآن والذي عالج بعض المثالب في المرسوم السابق.

من جهته قال عضو لجنة الشباب والرياضة البرلمانية د.عودة الرويعي إن اللجنة ناقشت بحضور وزير الإعلام ووزير الشباب الشيخ سلمان الحمود وممثلي الهيئة العامة للشباب والرياضة التصور الحكومي لتطوير الرياضة الكويتية وجاء في مقدمتها فكرة الاستثمار بالأندية ومن ثم خصخصتها مشيرا إلى أن النقاش اثبت بما لا يدع مجالا للشك بوجود قصور ومثالب تشريعية بشأن دعم الأندية.

الحمود: الحكومة تطبق القانون كاملاً على الاتحاد الكويتي لكرة القدم

الرويعي: وجود قصور ومثالب تشريعية في دعم الأندية

وقال الرويعي «كما تم التطرق للكثير من اللوائح والنظم المنظمة للعمل الرياضي بالكويت»، مشيرا إلى انه بات من الواضح لدينا ان هناك قصورا تشريعيا في تطبيقات معينة كدعم الأندية والمتخصصة منها كما هناك قضايا خاصة رفعت على العامة للشباب والرياضة لعدم دعم هذه الأندية نتيجة القصور التشريعي بالإضافة إلى قضية إشهار بعض الأندية.

وأوضح الرويعي أن اللجنة تناولت دور مراكز الشباب والرعاية المجتمعية بدعم الرياضة المجتمعية والتنافسية على أن يمتد دور الرياضة ليس فقط من مرحلة الشباب وإنما يمتد لمرحلة الطفولة وهي مرحلة تأسيس واكتشاف المواهب الرياضية.

وبين الرويعي أن النقاش تناول تفعيل الجهود المشتركة بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة الصحة حتى يتم الوصول إلى مجتمع صحي ورياضي وقاية من الأمراض المزمنة كالسمنة والسكر.

من ناحيته أكد وزير الإعلام ووزير الشباب والرياضة الشيخ سلمان الحمود تطبيق الحكومة القانون كاملا على الاتحاد الكويتي لكرة القدم أسوة بكل الهيئات الرياضية الأخرى مشيرا إلى انه لا أحد فوق القانون رياضيا.

وقال الحمود عقب مشاركته في اجتماع بلجنة الشباب والرياضة البرلمانية إن الاجتماع ناقش استراتيجية دعم وتطوير الرياضة الكويتية من خلال الرؤية التنموية الرياضية التي تقدمت بها هيئة الرياضة واعتمدت من مجلس الوزراء لافتا إلى أن الخطة تتضمن خطوات تنفيذية لإحداث نقلة نوعية في الرياضة الكويتية.

وأوضح قائلا: توافقت الآراء الحكومية والنيابية في لجنة الشباب والرياضة البرلمانية على ضرورة تكاتف الجهود من أجل نجاح خطة الحكومة التي تتمثل في مجموعة قرارات وتفعيل التشريعات واللوائح والأنظمة المتبعة منها لائحة المشاركات الخارجية والاستثمار والاحتراف الجزئي والتعاون المشترك بين التربية وهيئة الشباب والرياضة، مشيرا الى ان الحكومة ستقوم بتطوير النواحي الفنية والإدارية لكافة الهيئات الرياضية وتقديم الحوافز لتنمية قدراتها.

واضاف ان خطة التطوير تشمل أيضا مكافحة المنشطات وتطوير مركز الصحة الرياضي من خلال فتح فروع له بالمحافظات، منوها الى ان الرؤية الشاملة لتطوير الرياضة أعدت من خلال لجنة علمية قامت بدراسة الواقع الرياضي الحالي وسبل تطويره، ومنحت كل الدعم من مجلس الوزراء ومباركة لجنة الشباب والرياضة وسنرى تغييرا إيجابيا في رياضتنا قريبا.

وفيما يتعلق بالاتحاد الكويتي لكرة القدم كشف الحمود قائلا ان الحكومة حريصة على تطبيق كافة القوانين على جميع الهيئات الرياضية بما يحقق ويضمن تطوير إمكانياتها، مشيرا الى ان هيئة الشباب والرياضة وفرت كل الإمكانيات المادية والفنية للاتحاد الكويتي لكرة القدم ولكن الفيصل الأساسي في تعاملنا معهم هو القانون حيث انه بعد صدور مرسوم قانون 117 تضع الهيئة خطوات للبدء بإعادة إشهار الهيئات الرياضية وانتخاب مجالس إداراتها في سبيل اقرار القانون وتطبيقه ومسئوليات هيئة الرقابة المالية والتي أكدت توافق مشاريعنا الرياضية مع الميثاق الأولمبي والقوانين الدولية وهذا يعد تعهدا والتزاما جاء في مرسوم 26 الذي لم يتمكن له التطبيق نظرا لأنه منح السلطة الادارية والفنية للجمعيات العمومية التي لم تستطع ان تنعقد لإقرار نظمها الاساسية وخططها.

وأشار الحمود الى ان مرسوم قانون 117 جاء ليعالج مثالب مرسوم قانون 26 ليسهل انعقاد الجمعيات العمومية ويؤكد دور الدولة في الرقابة المالية مطالبا الهيئات الرياضية بالالتزام بالقانون والذي سنحرص على تطبيقه بشكل متساو بطريقة نسعى من خلالها لتطوير الأندية والاتحادات ورفع علم الكويت عاليا.

وعن خصخصة الأندية ذكر الحمود ان مجلس الوزراء أقر مؤخرا توصية من لجنة الشباب والرياضة في مجلس الوزراء بخصخصة الأندية واعطيت مهلة لمدة ثلاث شهور لدراسة الامر، مشيرا الى ان الحكومة تطرق كل الأبواب التي من شأنها إصلاح رياضتنا لتكون حاضنة أساسية للشباب واستقلال طاقاتهم وإمكاناتهم.

وناشد الحمود الجمعيات العمومية في الاندية والاتحادات ممارسة صلاحيتها وتحدي مسؤولياتها في تطوير الرياضة، لافتا الى ان مثلما هناك إخفاقات رياضية فهناك أيضا إنجازات مشرقة خصوصا في الرياضات الفردية.

وختم الحمود تصريحه الصحافي قائلا: سنشهد نهضة رياضية كويتية قريبا والحكومة لن تتأخر عن دعم الرياضة، والكويت تعتبر مثالا فريدا عالميا لتسخير كل إمكانياتها لتطوير الرياضة، منوها الى انه بالسابق كان الجميع يتحدثون عن المشاكل ولكن لا احد يضع الحلول، اما الان بدأنا في وضع الحلول الناجحة لهذة المشكلات.

من جانبه، أشاد نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للشباب والرياضة سامي الابراهيم بروح التعاون الذي أبدته لجنة الشباب والرياضة البرلمانية خلال الاجتماع الذي عقدته امس بحضور وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود وقيادي الهيئة.

وذكر الابراهيم، في تصريح صحافي، ان الوزير الحمود تحدث في بداية الاجتماع بشكر اللجنة على اهتمامها بالشأن الرياضي، كما تحدث عن طموحات الهيئة والانشطة الشبابية بشكل عام.

وأضاف ان رئيس مجلس ادارة الهيئة تحدث بإسهاب عن انجازات الهيئة من القوانين واللوائح والنظرة الطموحة للمستقبل.

وقال الابراهيم: ان رئيس لجنة الشباب النائب عبدالله المعيوف اكد لنا اننا جميعا في مركب واحد وان اللجنة ستكون داعمة لأي توجه يرفع من كفاءة الرياضة وتلافي اي تشريع من شأنه عرقلة المسار الصحيح للرياضة، واقرار ما يمكن ان يضع الرياضة في المسار الصحيح.

واشار الابراهيم الى ان الاجتماع ركز على دور المدارس في بناء واعداد الابطال، كما ركز البعض على خطأ تأنيث الدراسة الابتدائية والذي قد يعيق النشاط الرياضي.

واوضح انه تم التركيز على «الخصخصة»، حيث شرح وزير الاعلام أبعاد قرار مجلس الوزراء في هذا الصدد، وتبين ان هيئة الشباب تعد دراسة ستكون جاهزة خلال 3 اشهر تتضمن كل ما تحتاجه هذه النقلة النوعية.

وقال: اتفق المجتمعون على ان يكون للهيئة دور من خلال انشطتها في التخفيف من حدة الظواهر المخفية السلبية كأمراض السكر والسمنة وغيرها.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة العبدالجادر الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

الدكتور/ طارق فهد العبدالجادر

وكيل وزارة الصحة السابق

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون